

ثلاثاً كقوله ألفاً ، وَمَنْ خَالَفْنَا لَا يَرَى مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ شَيْئاً ، وسواءُ زاد على الواجبِ واحدة أو ألفاً أو أقلَّ من ذلك أو أكثر . لأنه إذا كان لا يثبتُ إنْ تَعَدَّى فِي الْقَلِيلِ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكَثِيرِ . لا فرق بين ذلك أَعْلَمُهُ . وإنما أبطل رسول الله (صلى) طلاق ابن عمر ثلاثاً كله لأنه طلقها وهي حائض ، ولو كان طلقها للسنة لثَبَتَتْ واحدة . لأنه إذا قال : هي طالق فقد ثَبَتَتْ واحدة .

(٩٩٩) رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : الطلاقُ ثلاثاً إن كان على طهرٍ كما تجبُ فهي واحدة وإن لم تكن على طهر فليس بشئ .
(١٠٠٠) وعنه (ع) أنه سُئِلَ عن الرجل يقول : كلُّ امرأةٍ أتزوَّجُها أبداً فهي طالقٌ . قال : ليس ذلك بشئ . قيل له : فالرجل يقول : إن تزوجتُ فلانةً أو تزوجتُ بأرضٍ كذا (يسمِّيها) فهي طالقٌ . قال : لا طلاق ولا عِتاق إلا بعد ملك .

(١٠٠١) وعن رسول الله (صلى) أنه نهى عن المطلقات ^(١) ثلاثاً لغير العدة وقال : إنهن ذواتُ أزواج .

(١٠٠٢) وعن جعفر بن محمد (ع) أن رجلاً من أصحابه سأله عن رجلٍ من العامة طلقَ امرأته لغير عدة ، وذكر أنه رغب في تزويجها ، قال : أنظر إذا رأيته ، فقل له : طَلَقْتَ فلانةً إذا علمتَ أنها طاهرة في طهرٍ لم يَمَسَّها فيه ، فإذا قال : نعم ، فقد صارت تطليقةً ، فدعها حتى تنقضي عدتها من ذلك الوقت ثم تزوَّجها إن شئت ، فقد بانَّت منه بتطليقه بائنٍ وليَكُنْ معك رجلان حين تسأله ليكونَ الطلاقُ بشاهدين . ولا يخلو طلاق ابن عمر امرأته الذي أجمع عليه مَنْ خالفنا أن يكونَ جائزاً ، أو غيرَ جائز ،

(١) س ، ط ، ع - فهي من المطلقات . د ، ي ، ز - من تزويج المطلقات